كتاب

دلائل الإعجاز

تأليف الشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي

تغمده الله بغفرانه

المتوفى سنة ٤٧١ - أو سنة ٤٧٤ هـ

قرأه وعلق عليه

أبو فهر

محمود محمد شاكر

مِنَ النَّاسِ مَنْ لَفْظُهُ لُؤْلُؤٌ ... يُبَادِرُهُ اللَّقْطُ إِذْ يُلْفَظُ

وَبَعْضُهُمُ قَوْلُهُ كَالْحَصَا ... يُقَالُ فَيُلْغَى وَلَا يُحْفَظُ

شيخ العربية

www.ketab.ir

ناشر : مُنـــد

نوبت چاپ : اول - ۱۳۹۵

شمارگان : ۵۰۰ نسخه

چاپخانه : گل واردی

شابک : ۱ - ۲ - ۹۶۰۵۵ - ۶۰۰ - ۹۷۸

دلائـل الاعجاز

الشیخ عبدالقاهر الجرجانی

سرشناسه : جرجانی، عبدالقاهر بن عبدالرحمن ، ۴۷۱ ق .

عنوان و نام پدیدآور : دلائل الاعجاز فی المعانی و البیان / تالیف ابی بکر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجانی النحوی ؛ قراه و علق علیه ابو قهر محمود محمد شاکر

مشخصات نشر : قم : انتشارات مُنـــد، ۱۴۳۸ ـ = ۲۰۱۷ م = ۱۳۹۵

شابک : ۱ - ۲ - ۹۶۰۵۵ - ۶۰۰ - ۹۷۸

وضعیت فهرست نویسی : فیپا

یادداشت : کتابنامه.

یادداشت : عربی .

موضوع : قرآن - مسائل ادبی

موضوع : قرآن -اعجاز

موضوع : قرآن - مسائل نحوی

شناسه افزوده : شاکر ، محمود محمد

رده بندی کنگره : ۱۳۹۵ ۸ د ۴ ج / BP ۸۲

رده بندی دیویی : ۲۹۷ / ۱۵۳

شماره کتابشناسی : ۴۱۲۲۷۴۸

مرکز پخش : قم - خیابان ارم - پاساژ قدس - پلاک ۵۹ - تلفن : ۳۷۷۴۴۶۶۳

www.ketab.ir

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تبارَكَ الَّذِى نزَّل الفُرْقَانَ على عَبْدِه لِيكونَ للعالمينَ نَذِيراً ، والحمدُ لله الذى هدانا به وأخرجَنا من الظُّلُماتِ إلى النُّورِ ، وصلَّى الله على نبيِّنا محمّدٍ الذى نَزَل القرآنُ العظِيمُ بلسانِه لساناً عربيًّا مُبيناً ، لا يأتِيه الباطِلُ من بَيْن يَدَيه ولا من خَلْفه ، اللهمَّ صَلِّ على محمّدٍ وعلى أبَوَيْه إبرهيمَ وإسمٰعيلَ وسلِّم تسليماً كثيراً . اللهمَّ اغْفِرْ لنا وارْحَمنا وأنتَ خيرُ الراحمين .

...

وبعدُ فمنذ دهرٍ بعيدٍ ، حين شققتُ طريقى إلى تذوُّق الكلام المكتوب ، منظومه ومنثوره ، كان من أوائل الكتب التى عكفتُ على تذوُّقها كتاب « دلائل الإعجاز » ، للشيخ الإمام « أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانىّ » ، الأديبِ النحوىِّ ، والفقيهِ الشافعىِّ ، والمتكلِّمِ الأشعرىِّ [توفى سنة ٤٧١ هـ ، أو سنة ٤٧٤ هـ] ، ويومئذٍ تنبَّهتُ لأربعة أمورٍ :

الأوّل : أنّه بدَا لىَ أنّ عبد القاهر كان يريدُ أن يؤسس بكتابه هذا علماً جديداً آستدرَكَهُ على من سبقه من الأئمة الذين كتبُوا فى « البلاغة » وفى « إعجاز القرآن » ، ولكن كان غريباً عندى أشدَّ الغرابة ، أنّه لم يَسِرْ فى بناء كتابه سيرةَ من من يؤسس علماً جديداً ، كالذى فعله سيبويه فى كتابه العظيم ، أو كما فعله أبو الفتح آبن جنّى فى كتابه « الخصائص » ، أو كالذى فعله عبد القاهر نفسُه فى كتابه « أسرار البلاغة » ، بل كانَ عملُه وهو يؤسس هذا العلمَ الجديد ، مَشُوباً بحميَّة جارفةٍ لا تعرف الأناةَ فى التبويب والتقسيم والتصنيف ، وكأنّه كانَ فى عَجَلةٍ من أمره ، وكأنّ منازعاً كان يُنازعُهُ عند كُلّ فكرةٍ يريدُ أن يُجَلّيها ببراعته وذكائه وسُرعة لَمْحه ، وبقوّةِ حُجّته ومضاءِ رأيه .

www.ketab.ir

الثانى : أنى وقفت فى كتابه على أقوال كثيرة لم ينسُبْها بصريح البيان إلى أصحابِها ، حتى نتبيَّنَ من يكون هؤلاء ؟ وكانَ من أعظم ما حيَّرنى قولانِ ، ردّدهما فى مواضع كثيرة من كتابه ، بل إن الكتاب كُلَّه يدورُ على ردِّ هذين القولين وإبطالِ معناهما . الأول ، قولُ القائل : « إنّ المعانى لا تتزايدُ ، وإنّما تتزايدُ الألفاظ » ، [دلائل الإعجاز : ٦٣ ، ٣٩٥] = الثانى ، قول القائل : « إنّ الفصاحة لا تظهرُ فى أفرادِ الكلماتِ ، ولكن تظهرُ بالضَّمِّ على طريقة مخصوصة » ، [دلائل الإعجاز : ٣٩٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧] .

الثالث : أن عبد القاهر جمع هذين القولين فى فصل واحدٍ ، [ص : ٣٩٤ ، ٣٩٥] ، وجمع بينهما قولَه : « ثم إنّ هذه الشناعات التى تقَدَّمَ ذكرها ، تلزمُ أصحاب « الصرفة » ، أيضاً » [ص : ٣٩٠] ، والقول بالصَّرفَة من أقوال المعتزلة ، فبدا لى يومئذٍ أن بين هذين القولين وأصحاب « الصرفة » من المعتزلة نسباً ، ولكنى لم أقف على ما يرجحه إن ذهبتُ هذا المذهب .

الرابع : أن عبد القاهر فى مواضع متناثرة كثيرة ، قد دأب على التعريض بأصحاب « اللفظ » ، وبالذين يقولون « بالضمِّ على طريقة مخصوصة » ، وأوهموا أنه « النظم » الذى ذكره الجاحظ فى صحيفة القرآن [دلائل الإعجاز : ٢٥١] ، وهو أيضاً « النظم » الذى عليه مدارُ علم عبد القاهر الذى أسَّسه ، فكانَ مما شغلنى ، أطْولُ كلامٍ من تعريضه بهم ، وهو ما جاءنى فى أول كتابه « دلائل الإعجاز » ، وهو قوله :

« وآعلَمْ أنَّ القولَ الفاسدَ والرأىَ المدخولَ ، إذا كان مَنْشَؤُه عن قومٍ لهم نباهةٌ وصِيتٌ وعُلُوُّ منزلةٍ فى نوعٍ من أنواع العلوم غيرِ العلم الذى قالوا ذلك القولَ فيه ، ثم وقع فى الألسُنِ فتداولتْهُ ونشرته ، وفَشَا وظَهر ، وكَثُر الناقلون له والمُشِيدونَ بذكره = صارَ تَرْكُ النَّظَر فيه سُنَّةً ، والتقليدُ ديناً ..... ولربَّما = بل كُلَّما = ظنُّوا أنه لم يَسبِقْ ولم يتَّسِعْ ولم يَرْوِهِ خَلَفٌ عن سَلَفٍ .... إلاَّ لأنّ له أصلاً صحيحاً ، وأنه أُخِذ من مَعْدِنِ صِدْقٍ ، واشتُقّ من نَبْعةٍ كريمةٍ ، وأنه لو كان

www.ketab.ir

مدخولاً لظَهر الدَّخَل الذى فيه على تقادُمِ الزمان وكرور الأيام . وكم من خطإٍ ظاهر ورأيٍ فاسدٍ حَظِى بهذا السبب عند الناس .... ولولا سُلطانُ هذا الذى وصَفتُ على الناس ، وأنَّ له أُخْذَةً تمنع القلوبَ عن التدبُّر ، وتَقطعُ عن دواعِى التفكُّر = لَمَا كانَ لهذا الذى ذهبَ إليه القومُ فى أمرِ « اللفظ » هذا التمكُّنُ وهذه القوَّة ..... وكيف لا يكونُ فى إسارِ الأُخذةِ ، ومَحُولاً بينهم وبين الفكرةِ ، مَنْ يُسَلِّم أن الفصاحةَ لا تكونُ فى أفراد الكلماتِ ، وإنما تكونُ فيها إذا ضُمَّ بعضُها إلى بعضٍ ، ثم لا يعلمُ أنّ ذلك يقتضى أن تكُونَ وصفاً لها من أجل معانيها ، لا من أجل أنفُسِها ، ومن حيث هى ألفاظٌ ونُطْقُ لسانٍ ؟ » [دلائل الإعجاز : ٤٦٤ - ٤٦٧] . وقد اختصرت الكلام هنا ، ولكن ينبغى أن تقرأه بطوله فى المكان الذى أشرتُ إليه .

من يكون هؤلاءُ القوم الذين لهم نباهةٌ وصيتٌ وعلوُّ منزلة فى نوع من أنواع العلوم ، غير علم « الفصاحة » الذى قالوا ذلك القولَ فيه ، وتداولته الألسُن ونشرته حتى فشا وظهر ، وتمكنت أقوالُهم المدخولةُ هذا التمكُّن ، ورَسخَتْ فى النفوس هذا الرسوخ ، وتشبثت عروقها هذا التشَعُّب ، مع ما فيها من التهافت والسقوطِ وفُحْشِ الغَلَط ، والتى إذا نظرت فيها لم تَرَ باطلاً فيه شَوْبٌ من الحق ، وزَيْفاً فيه شيءٌ من الفِضَّة ، ولكن ترى العِسَ بَعْنا ، والغَيْظَ صِرْفاً ؟ ، كما يقول عبد القاهر [دلائل الإعجاز : ٤٦٥ ، ٤٦٦] . والأمرانِ الثانى والرابع ، كانا موضع اهتمامى يومئذٍ ، وينبغى أن يكونا موضع اهتمام كُلِّ أحد .

وفتشْتُ ونقَّبتُ ، فلم أظْفَر بجوابٍ أطمئنّ إليه ، وتناسيتُ الأمر كُلَّه إلاّ قليلاً ، نحواً من ثلاثين سنة .

...

حتَّى كانت سنة ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ، وطبع كتاب « المغنى » للقاضى « أبى الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبّار الهَمَذَانىّ الأَسَداباذىّ » ،

www.ketab.ir

الفقيهِ الشافعيِّ ، المتكلِّمِ المعتزليِّ [توفى سنة ٤١٥] ، وكان إمامَ أهل الاعتزال فى زمانه ، وعُمِّر دهراً طويلاً ، وكثُر أصحابه ، وبَعُد صيتُه ، ورحَلَ إليه طُلاّب العلم .

فى تلك السنة صدر الجزء السادس عشر من كتاب « المغنى » ، فإذا هو يتضمَّن فصولاً طويلةً فى الكلام على « ثبوتِ نبوّةِ محمد ﷺ ، وفى إعجاز القرآن ، وسائر المعجزات الظاهرة عليه ﷺ » ، [المغنى ١٦ : ١٤٣ - ٤٣٣] ، فلمّا رأيتُه ارتفع كُلُّ شكٍّ ، وسقط النِّقابُ عن كُلِّ مستترٍ ، وإذا التعريضُ الذى ذكره عبد القاهر حينَ قال : « واعلَمْ أن القولَ الفاسدَ والرأىَ المدخولَ ، إذا كان صَدَرَه عن قومٍ لهُمْ نباهةٌ وصِيتٌ وعلوُّ منزلة فى نوع من أنواع العلوم غَيْرِ العلم الذى قالوا ذلك القول فيه ..... » [انظر ما مضى] ، لا يعنى بهذا التعريض وبهذه الصفة أحداً سوى القاضى القضاة المعتزليِّ عبد الجبار ، فهو المعتزليُّ النابه الذِّكْر ، البعيدُ الصيت ، العالى المنزلة فى علم الكلام والأصول ، بَيد أنَّه هو الخامِل الذكْرِ ، الخالِى الوِفاضِ من علم « البلاغة » و « الفصاحة » و « البيان » ، ولكنه بهذه البضاعة المزجاةِ من علم « الفصاحة » ، جاءَ يتكلَّم فى الوجوه التى يقع بها التفاضُل فى فصاحة الكلام ، [المغنى ١٦ : ١٩٧ - ١٩٩ وما بعدها] ، وفى « إعجاز القرآن » عامةً !!

والدليل الساطع ، هو أنّ الأقوال التى ذكرتُها آنفاً ، قلتُ إن عبد القاهر لم يصرِّح بنسبتها إلى أحدٍ ، هى أقوال القاضى عبد الجبار فى كتابه المغنى بنصِّها ولفظِها ، فهو يقول :

« إنّ الفصاحة لا تظهر فى أفراد الكلامِ ، وإنما تظهر بالضَّم على طريقة مخصوصة ..... » ، ثم يقول بعد ذلك : « إن المعانى لا يقع فيها تزايُدٌ ، وإذنْ فيجب أن يكون التزايدُ عنه الألفاظ كما ذكرناه ..... » ، [المغنى ١٦ : ١٩٩ ، ٢٠٠] وهذا القولان هما اللذان يدور كتابُ « دلائل الإعجاز » على ردّهما وإبطال معناهما . هذا فضلاً عن أدلة أُخَر ذكرها عبد القاهر ، ووجدتُها ماثلةً بنصِّها

www.ketab.ir

أيضاً فى هذا الموضع الذى ذكر فيه القاضى المعتزلىُّ « إعجاز القرآن » ، كالقول فى « جزالة اللفظ » ، حيث يقول القاضى : « ولذلك لا يصح عندنا أن يكون اختصاص القرآن بطريقة فى النظم دون الفصاحة ، التى هى جزالةُ اللفظ وحسن المعنى » [المغنى ١٦ : ١٩٨ وما قبله] ، فيذكرها عبد القاهر فى كتابه ثم يقول : « وأما الأخيرُ ، فهو أنّا لم نَرَ العقلاءَ قد رضوا من أنفُسهم فى شىءٍ من العلوم أن يحفظوا كلاماً للأوّلين ويتدارسونه ، ويكلّم به بعضهم بعضاً من غير أن يعرفُوا لَهُ معنى ، وَيقِفُوا منه على غَرَض صحيح ، ويكون عندهم ، إنْ يُسْأَلُوا عنه ، بيانٌ وتفسيرٌ = إلاّ « علم الفصاحة » ..... فمن أقرب ذلك أنّك تراهم يقولون إذا هم تكلموا فى مزية كلام على كلامٍ : « بيان ذلك يكون بجزالة اللفظ » = وإذا هم تكلموا فى زيادة نَظْمٍ على نظمٍ : « إن ذلك يكونُ لوقوعه على طريقةٍ مخصوصة ، وعلى وجه دون وجهٍ » ، ثم لا تجدهُم يفسرون « الجزالة » بشىء » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٦] .

ولم أردْ بهذا الاستقصاءَ ، ولكنى أردتُ أن أنبّه إلى علاقةٍ لا ينبغى إغفالُها أو التهاونُ فيها ، وهى هذه العلاقة بين كلام عبد القاهر ، وكلام القاضى عبد الجبار . ذلك أنّ عبد القاهر منذ بدأ فى شقّ طريقه فى هذا العلم الجديد الذى أسَّسه ، كان كُلُّ همِّه أن ينقُضَ كلام القاضى فى « الفصاحة » ، وأن يكشف عن فساد أقوالِه فى مسألة « اللفظ » ، بالمعنى المؤقّتِ الذى عنده فى كلامه فى كتابه « المغنى » ، دون المعنى المطلق للّفظِ من حيثُ هو لفظٌ ونُطْقٌ لسان . وإغفالُ هذه العلاقة يؤدّى ، أو قد أدّى ، إلى غَلَطٍ فاحش فى فهم مسألة « اللفظ » و « المعنى » عند عبد القاهر فى كتابه هذا . فلا « اللفظ » فُهِم على حقيقته عند عبد القاهر ، ولا « المعنى » أيضاً عُرِف على حقيقته عنده .

وأنا أرجّح أنّ عبد القاهر ، كتب كتابه هذا فى أواخر حياته ، بدليل ما هَدَتْنا إليه النسخة المخطوطة من « الدلائل » ، التى رمزت إليها بالحرف « ج » ، كما سأبيّنه فيما بعد ، وأنّه كان يوشِكُ أن يعيد النّظر فى كتابه ليجعله تصنيفاً فى

www.ketab.ir

علم جديد اهتدى إليه ، واستدركه عَلى من سبقه ، وشقَّ له الطريق ومَهَّده ، ولكن آخترمَتْهُ المنية قبلَ أن يحقق ما أراد . وأرجّح أيضاً أن السِّرّ فى العَجَلة التى صَرَفته عن التبويب والتقسيم والتصنيف ، وأوجَبَت أن يبنى الكتابَ هذا البناءَ العجيب ، هو فيما أظنُّ ، أنّ طائفة من المعتزلة ، من أهل العلم ، فى بلدته جُرْجَان وفى زمانه ، كانَ لهم شغَفٌ ولجاجةٌ وشَغْبٌ وجدالٌ ومناظرةٌ فى مسألة « إعجاز القرآن » ، واتّكأوا فى جدالهم على أقوال القاضي عبد الجبار التى جاءت فى كتابه « المغنى » ، والتى ذكرتُ مواضعها آنفاً ، وشقّقُوا الكلام فيها ، وكانوا كما وصفهم عبد القاهر بقوله : « فإنْ أردت الصدقَ ، فإنك لا ترى فى الدنيا أعجبَ من شأن الناس مع « اللفظ » ، ولا فسادَ رأيٍ مازجَ النفوسَ وخامَرَها واستحكم فيها وصار كإحدى طبائعها ، من رَأْيهم فى « اللفظ » . فقد بلغَ من مَلَكَتِهِ لهم وقُوته عليهم أنّ تَرَكَهُمْ ، وكأنّهم إذا نُوظروا فيه أُخِذوا عن أنْفُسهم ، وغُيِّبوا عن عقولهم ، وحِيلَ بينهم وبين أن يكون لهم فيما يسمعونه نَظَرٌ ، ويُرَى لهم إيرادٌ فى الإصغاء ولا مَدَرٌ ، فلستَ ترى إلاّ نفوساً قد جعلت تَرْكَ النظر دَأْبَها ، ووصلت بالهوينا أسبابَها ، فهى تَغْترُّ بالأضاليل ، وتتباعدُ عن التحصيل ، وتُلْقِى بأيديها إلى الشُّبَه ، وتُسْرِعُ إلى القولِ المُمَوَّه » ، [دلائل الإعجاز : ٤٥٨] .

ومن الدليل أيضاً على العلاقة الوثيقة بين كتاب عبد القاهر ، وأقوال القاضى عبد الجبّار فى كتابه « المغنى » ، أى بين كتابه وبين المعتزلة ، أنّ كتابه خَلاَ من ذكر « الصَّرفة » ، وهى أشهرُ أقوال المعتزلة ، لأنها من اختراع شيخهم القديم النَّظَّام ، إلاّ فى موضع واحد من الكتاب كله [دلائل الإعجاز : ٣٩٠] . وذلك لأن القاضى عَبدَ الجبار نفسَهُ ، وهو إمامُ المعتزلة فى زمانه ، ردَّ مقالة « الصرفة » ونقَضها فى كتابه ، [المغنى ١٦ : ٣٢٣ - ٣٢٨] ، فأغفلها عبد القاهر أيضاً ، وخصَّهم برسالته « الرسالة الشافية » ، الخارجة من كتاب دلائل الإعجاز ، والتى نشرتُها ملحقةً بالكتاب .

www.ketab.ir

هذا ما أردتُ أنبِّه إليه ، ليعيد الدارسون النظرَ فى كتاب عبد القاهر ، وفى قضية « اللفظ » و « المعنى » التى اختلط الأمر فيها اختلاطاً شديداً أدّى إلى فساد كبير فى زماننا هذا ، وبالله التوفيق .

...

والآن ، أنصرفُ إلى القول فى النُّسخ التى اعتمدتُ عليها فى قراءة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وفى التعليق عليه تعليقاً مختصراً ، وجعلتُ همِّى أن يكون قارىء الكتاب ماضياً فى قراءَته دون أن يتعثَّر أوْ يتلفَّت تلفُّتاً يعوقه عن المضىّ فى قراءته ، فأعنتُ بتقسيمه إلى فِقَرٍ مرقَّمةٍ ، ودللته على سياق كلام عبد القاهر ، فإنَّ كلامَهُ ربَّما شقَّ على كثيرٍ من أهل زماننا ، حين كُتِب عليهم أن يَهْجُروا كُتُبَ أسلافهم من الفحول الأفاضل

...

• النسخة المخطوطة الأولى « ك » وهى من مكتبة « حسين جلبى معانى ، بتركية ، وعدد أوراقها : ٢٠٣ ورقة ، ليس فيها اسم ناسخها ، ولكن تمت كتابتها فى أواسط شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وخمسمئة (٥٦٨ هـ) ، أى بعد وفاة عبد القاهر بنحو سبع وتسعين سنة ، [دلائل الإعجاز : ٥٥٧] ، ونص كاتبها فى أحد الفصول الملحقة بالكتاب أن : « هذا آخر ما وجد على سَوَاد الشيخ من هذا الكتاب ، كتب فى شعبان المبارك سنة ثنتين وثمانين وخمسمئة » ، (٥٧٢ هـ) [دلائل الإعجاز : ٥٦٨] ، ثم يذكر فى صَدْر فصل آخر بعد : « هذا ممّا نُقِلَ من مُسَوَّدته بخطّه بعد وفاته رحمه الله » ، [دلائل الإعجاز : ٥٣٩] ، فدلَّنا هذا على أنَّهُ نقل ما نقلَ من خَطِّ عبد القاهر .

ولكنْ بقى شىءٌ آخر ، هو أن على هذه المخطوطة فى هامشها تعليقات بخط كاتبها ، استظهرتُ وأنا أقرأ الكتابَ عند الطَّبع ، أنَّها من تعليق عبد القاهر نفسه ، حتى جاءت مواضع تقطع قطعاً مبيناً أنها تعليقات عبد القاهر على

www.ketab.ir

نسخته ، فدلَّ هذا ، والذى قبله ، على أن هذه النسخة منقولةٌ من نسخة عبد القاهر التى كتبها بخطّه فى آخر حياته . وهذا بيان بأكثر المواضع التى جاءت فيها الحواشى مسلسلةً ، وفيها الدلالة على ذلك :

ص : ٢٠ ، تعليق : ٢ / ٢٧ ، تعليق : ٥ / ٣١ ، تعليق : ٢ / ١٥٢ : تعليق : ٤ ، وفى صدره : « قال عبد القاهر » / ١٥٩ ، تعليق : ٤ وهو أسلوب عبد القاهر / ١٦٢ ، تعليق : ١/١٦٥، تعليق : ٢ / ١٩٥ ، تعليق : ١ / ٢١٠ ، تعليق : ٣ / ٢١٦ ، تعليق : ٤ ، وهو أسلوب عبد القاهر / ٢٣٠ ، تعليق : ١ / ٢٦٤ ، تعليق : ٢ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٧٦ ، تعليق : ١ /٢٨٨ ، ٢٨٩ ، تعليق : ٤ ، أسلوب عبد القاهر / ٢٩٠ ، تعليق : ١ ، أسلوب عبد القاهر / ٣٠١ ، تعليق : ٢ / ٣١٠ ، تعليق : ٤ / ٣١٣ ، تعليق : ١ / ٣١٨ تعليق : ١ / ٣٤٠ – ٢٤٣ تعليق : ٢ ، وكتب الناسخ « حاشية » ، ثم كتب فوقها : « هذه الحاشية مؤخرة فى أصليه المدوّنة » ، فهذا نصٌّ يقطع بأن جميع الحواشى منقولةٌ من نسخة عبد القاهر ، وأيضاً فإن هذه الحاشية نفسها ستأتى فى نص كلام عبد القاهر بعد قليل فى رقم : ٤٠٥ / ٣٥٦ ، تعليق : ٢ / ٣٦٧ ، تعليق : ١ / ٣٧٣ ، تعليق : ٢ / ٣٧٤ ، تعليق : ٢ / ٣٨٠ ، تعليق : ٢ / ٣٨٣ ، تعليق : ١ ، ونصُّ الحاشية : « هذا تعليلٌ لقوله : لم يلزم من إثبات الآلهة » ، وهو نصٌّ قاطعٌ بأن هذه الحواشى نسخة عبد القاهر / ٤٤٧ ، تعليق : ٢ / ٤٩٩ ، تعليق : ٢ ، وهو لا شبهة من كلام عبد القاهر / ٥٠٢ ، تعليق : ١

وقد فاتتنى حَواشٍ أُخَر كتبها عبد القاهر على هذه النسخة ، ولكنى لم أُحسِنْ قراءتَها ، فلم أُثبت منها شيئاً . والذى ذكرته آنفًا قاطع كما تَرى ، بأنّ ناسخ « ج » ، إنما نسخها من نسخة عبد القاهر نفسه ، وزاد فائدة خلت منها جميع النسخ ، ولهذا جعلتُها هى الأصل الأوّل الذى اعتمدت عليه .

...

أما ترتيب هذه النسخة « ج » ، فهو كما يلى :

(١) من ص : ١ ، إلى ص : ٣٠٧ ، نصُّ كتاب « دلائل الإعجاز » ، كما دَلَّت على النسخة الأخرى « س » ، كما سأبيّنه ، ثم ترك بياضاً بين الكلامين وكتب : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا القسم يقع فى مطبوعتنا من ص : ١ إلى ص : ٤٧٨

www.ketab.ir

(٢) من ص : ٣٠٧ – ٣٣٢ ، ويبدأ فصلٌ آخر ، وهو موجودٌ بهذا الترتيب فى مطبوعة رشيد رضا ، وهو فى مطبوعتنا من ص : ٤٨١ – ٥٢٤

(٣) من ص : ٣٣٣ – ٣٤٣ ، فصل آخر ، موجودٌ فى نسخة رشيد رضا ، وهو فى مطبوعتنا من ص : ٥٢٥ – ٥٣٨

(٤) من ص : ٣٤٣ – ٣٥١ ، موجودٌ فى نسخة رشيد رضا . مؤخَّراً عن موضعه فى المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٩٣ ، إلى آخر مطبوعته ص : ٤٠٢ ، واتَّبعتُه فى ذلك ، فهو فى مطبوعتنا مؤخرٌ أيضاً ، وهو فيها من ص : ٥٤٦ إلى ص : ٥٥٧

(٥) من ص : ٣٥٢ – ٣٥٦ ، موجود فى نسخة رشيد رضا مقدَّمًا عن موضعه فى المخطوطة ، وهو فيها من ص : ٣٨٩ ، إلى ص ٣٩٣ ، واتَّبعتُه أيضاً فهو فى مطبوعتنا من ص : ٥٣٦ – إلى ص : ٥٤٥

(٦) من أوسط ص : ٥٦ إلى آخر ص : ٣٦٠ ، فصول ومسائل ملحقة بالكتاب ، ليست فى نسخة رشيد رضا ، وهى فى مطبوعتنا من ص : ٥٦١ ، إلى ص : ٥٦٩

(٧) من ص : ٣٦١ إلى ص : ٣٦٦ ، وبعدها ص : ٣٦٧ ، ٣٦٨ ورقة بيضاء فاصلة : « المدخل فى دلائل الإعجاز من إملائه » ، وقد نسبها رشيد رضا فى أول كتاب « دلائل الإعجاز » وأحسَنَ ، فاتَّبعتُه وقدَّمتها فى أول هذه المطبوعة أيضاً .

(٨) من ص : ٣٦٩ – ٤٠٥ ، « الرسالة الشافية فى الإعجاز ، هذه الرسالة خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نُشِرَتْ من قبلُ كما سأذكر ذلك ، ونشرتها أيضاً ، وهى فى مطبوعتنا من ص : ٥٧٣ إلى ص : ٦٢٨

فهذه هى النسخة التى جعلتها أصلاً أوّلَ ، لنفاستها وعِتْقها ، ولأنها

www.ketab.ir

منقولة من خطّ الشيخ رحمه الله ، وعليها حواشيه بخطّه ، ولم تخلُ من بعض العيوب ، أشرت إليها فى تعليقى على الكتاب .

...

• النسخة المخطوطة الثانية « س » ، وهى من مكتبة أسعد أفندى ٣٠٠٤ ، بتركية ، وليسَ فيها اسم ناسخها ولا تاريخ كتابتها ، والأرجح أنها من خطوط القرن السادس أيضاً أو القرن السابع . وهى نسخة نفيسة دقيقة مضبوطة ضبطاً كاملاً ، مع بعض العيوب التى تتخللها ، والتى أشرت إليها فى تعليقى على الكتاب ، وهى خاليةٌ من كُلّ حاشية ، وهى التى دلّتنى على آخرِ كتاب « دلائل الإعجاز » ، وأن ما بعد ذلك فى نسخة « ج » ، إنما هو « رسائل وتعليقات » زادها كاتب « ج » من خَطّ عبد القاهر بعد وفاته رحمه الله ، والموجودة أيضاً فى الأصول التى طبعت عنها نسخة رشيد رضا . وهى تقع فى مطبوعتنا من أول الكتاب ص : ١ ، إلى ص : ٤٧٨ ، ونصَّ كاتبها أنه بهذه النهاية تم كتاب « دلائل الإعجاز » .

فهاتان هما النسختان النفيستان اللتان جعلتُهمَا أَصْلاً لقراءتى وتعليقى

...

• مطبوعة الشيخ محمد رشيد رضا رحمه الله سنة ١٣٢١ ، وهى أوّلُ مطبوعة صدرت ، من كتاب « دلائل الإعجاز » ، وكتب فى آخر الكتاب كلمةً ذكر فيها أنه نشر كتاب « أسرار البلاغة » لعبد القاهر فى أول سنة ١٣٢٠ ، ثم قال : « لما هاجرت إلى مصرَ لإنشاء مجلة « المنار » الإسلامى فى سنة ١٣١٥ ، وجدتُ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، رئيس جمعية إحياء العلوم العربية ، ومفتى الديار المصرية ، مُشتغِلاً بتصحيح كتاب « دلائل الإعجاز ، وقد استحضر نسخةً من المدينة المنوّرة ، ومن بغداد ، ليقابلها على النسخة التى عنده . وأزيدُ الآن ، أنّه قد عُنِى بتصحيحه أتمّ عناية ، وأشرك معه فيها إمامَ اللغة وآدابها فى هذا العصر . الشيخ محمد محمود التركزىَّ الشّنْقِيطىَّ ، ونَاهيك بكتابٍ آجتمعَ على تصحيح أصله علاّمتا المعقول والمنقول » .

www.ketab.ir

فهذه المطبوعة إذنْ ، لها ثلاثة أصولٍ مخطوطةٍ لا أعرفُ عنها شيئاً ، ولكن لما لها من منزلة التقدُّم ، ولأن الذين تولَّوْا نشرها ثلاثة من كبار علمائنا فى هذا العصر ، فقد جعلتُها أصلاً ثالثاً ، واتبعتُ ترتيبَها ، حتى لا تَخْتَلَّ معرفة الناس بهذا الكتاب الجليل الذى بقى فى أيديهم على صورته هذه أكثر من ثمانين سنة . ولكن لابُدَّ من الإشارة هنا إلى أن المخطوطتين « ج » و « س » ، قد صححتا خَلَلاً شديداً كان فى بضعة مواضع من الكتاب ، وكان شرَّها وأبشعها ما وقع فى هذه المطبوعة فى ص : ٣٩٠ ، ٣٩١ ، وهو واقع فى مطبوعتنا ص : ٥٤٠ ، تعليق : ٤ ، فقد كان كلاماً لا يُعْقَل ولا يُهْتَدَى إلى صوابه ، ولا أدرى كيف وقع هذا الخلل .

وعندما بدأت قراءة الكتاب ونشره ، كانت نيَّتى أن أستبقى جميع تعليقات الشيخ رشيد رحمه الله ، ففعلتُ ذلك فى أوائل الصفحات ، ثم أضربتُ عنْ ذلك ، لقلَّة فائدته على الجملة ، ولكيلا يختلطَ عملى بعمل غيرى ، ولكنّى لم أُخْلِ تعليقاتى من الإشارة إلى تعليقات رحمه الله .

فهذه المطبوعة ، إذن ، كما بينا اعتمدت على خمس مخطوطات : مخطوطة « ج » و « س » ، ثم مخطوطة المدينة ، ومخطوطة بغداد ، ومخطوطة الشيخ محمد عبده ، وهى ثلاثة لا أعرف عنها شيئًا ، إلا بقدر ما بينا بعمل الشيخ رشيد رضا رحمه الله ، وغفر لنا وله .

...

بقى شيءٌ واحد ، وهو أنى وضعت فى هامش الكتاب أرقام صفحات المخطوطة « ج » برسم الأعداد العربية المألوف فى بلادنا ، وأرقام صفحات المخطوطة « س » برسم الأعداد التى كتب بها الأعاجم أعدادهم ، وأما صفحات مطبوعة الشيخ رشيد ، فقد وضعت أرقام صفحاتها فى دائرة ○ هكذا ، وهى فاصلةٌ فى سياق الكلام ، وآثرت ذلك ، لأنّ هذه المطبوعة بقيت دهراً طويلاً فى أيدى العلماء ، وأحالوا إلى صفحاتها فى حواشيهم ، لأنها أجودُ نسخةٍ طبعت من كِتاب « دلائل الإعجاز » حتى تمَّ طبعُ نسختنا هذه .

...

www.ketab.ir

• أما « الرسالة الشافية » المثبتة فى آخر نسخة « ج » ، فقد نص الناسخ على أنها « خارجة من كتابه الموسوم بدلائل الإعجاز » ، وقد نشرها من قبل الأستاذان « محمد خلف الله أحمد » و « محمد زغلول سلام » ، فى مجموعة ذخائر العرب ، ضمن كتاب بعنوان : « ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، للرُّمَّانى ، والخَطَّابى ، وعبد القاهر الجرجانى » ، عن نسختنا « ج » نفسها . وقد آثرت أن أعيد نَشْرَها ، لأنها قطعة من النسخة « ج » التى جعلتُها أصلاً معتمداً للنشر ، ثم للسبب الذى ذكرته آنفاً من أن عبد القاهر ، كان ينقضُ بكتابه قولَ الطائفة التى اتبعت القاضى عبد الجبار من المعتزلة ، وقالت بقوله وردَّدته ، ولم يذكر فيه القائلين من المعتزلة بقول شيخهم القديم النظام فى « الصرفة » ، وأفرد لهم هذه « الرسالة الشافية » ، فى الردّ على أهل « الصرفة » وغيرهم من المعتزلة . وكانت أيضاً هذه المطبوعة الأولى ، غير مطابقة كل المطابقة لما فى المخطوطة ، كما أشرت إليه فى التعليق عليها ، وأرجو أن أكون قد أحسنتُ .

...

والحمدُ لله أوَّلاً وآخراً على توفيقه وعظيم إنعامِه علىَّ ، بأن أتولَّى قراءةَ هذا السفر الجليل والتعليقَ عليه ، مُقِرًّا بالعَجْزِ والتقصير ، ضارعاً إليه أن يَغْفر لى ما أسأتُ فيه ، وأسألُهُ أن يُعيننى على ما أُتمِّم نفسى فيه من عَمَل أريدُ به وجهَهُ سبحانه ، ثُمَّ ما أُضمِرُهُ من خدمة هذه اللغة الشريفة النبيلة التى شرَّفها الله وكرَّمها بتنزيل كتابه بلسانٍ عربىّ مبين ، وصلَّى الله على النبىّ الأُمِّىّ صلاة تُزْلِفُنا عنده ، صلَّى الله عليه وسلَّم ، وصلَّى الله على أبويه الكريمين إبْرهيم وإسْمٰعيل وعلى سائر أنبيائه ورُسُله . اللهمَّ اغفر لنا وارحمنا ويسِّر لنا كلَّ عسير .

الثلاثاء : ٥ جمادى الأولى سنة ١٤٠٤
٧ فبراير سنة ١٩٨٤
مصر الجديدة / ٣ شارع الشيخ حسين المرصفى

أبو فهر
محمود محمد شاكر

www.ketab.ir

- المقدمة
- المدخل فى دلائل الإعجاز ، من إملاء عبد القاهر

...

- كتاب « دلائل الإعجاز » .

٣ - خطبة الكتاب
٤ - بيان فى فضل العلم
٥ - علم البيان ، وما يلحقه من الضيم والخطأ ، ومقالة من ذم الشعر والنحو ، وبيان منزلتها من إعجاز القرآن ، والردّ على بعض المعتزلة فى مقالتهم فى إعجاز القرآن
١١ - فصل ، فى الكلام على من زهد فى رواية الشعر وحفظه ، وذمّ الاشتغال بعلمه وتعلّمه ، وحجج عبد القاهر فى الردّ عليهم
١٥ - الدفاع عن الشعر ، وبيان ما جاء فى الأحاديث من ذمّه ومن مدحه
١٧ - أمره ﷺ بقول الشعر ، وسماعُه إياه ، وانشادهُ ، وعلمه به وارتياحه لسماعه
٢٤ - علة مَنْعِه ﷺ منَ الشعر
٢٦ - تمام الدفاع عن الشعر ، وتعلّق من ذمّه بأحوال الشعراء
٢٨ - تفنيد كلام من زهد فى النحو واحتقره
٣٣ - ذم عبد القاهر لأهل زمانه

...

٣٤ - سبب تأليف كتاب « دلائل الإعجاز »
٣٥ - فاتحة القول فى « الفصاحة » و « البلاغة »
٣٨ - دليل الإعجاز ، والردّ على المعتزلة
٤١ - استحسان الكلام كيف يكون
٤٣ - ● فَصْلٌ فى تحقيق القول فى « الفصاحة » و « البلاغة » ، وقضية « اللفظ » عند المعتزلة ، وبيان فسادها
٤٦ - « اللفظ » الواحد يقع مقبولاً ومكروهاً
٤٩ - ● فَصْلٌ فى الفرق بين قولنا « حروفٌ منظومة » ، و « كَلِمٌ منظومة » ، وبيان معنى « النظم » ، ورد شبهة فيه
٥٥ - ● فَصْلٌ ، فى أن النظم هو توخّى معانى الإعراب

www.ketab.ir

٥٧ – ● فَصْلٌ ، فى الردّ على من يقول : « الفصاحة للّفظ وتلاؤم الحروف »
٦٣ – الردّ على القاضى عبد الجبار المعتزلى فى مسألة اللفظ ، وقوله : « إنّ المعانى لا تتزايدُ ، إنما تتزايد الألفاظ »
٦٦ – ● فَصْلٌ فى « اللفظ » يُطْلَق والمراد به غير ظاهره ، وبيان فى « الكناية » و « المجاز » و « الاستعارة » ، وقاعدة « التشبيه » و « التمثيل »
٧٠ – ● فَصْلٌ فى « الكناية » ، و « الاستعارة » و « التمثيل »
٧٤ – ● فَصْلٌ فى « الاستعارة » وبدائعها
٨٠ – ● القول فى « النظم » وتفسيره ، وأنه توخّى معانى النحو
٨٣ – شواهد على فساد « النظم » ، وشواهد على محاسنه
٨٧ – ● فَصْلٌ فى أنّ مزايا « النظم » ، تابعة للمعانى والأغراض ، وصفة « النظم » ، وشواهد من محاسنه
٩٣ – ● فصل فى « النظم » يتّحِد فى الوضع ، ويدقّ فيه الصنع ، وشواهدُ على ما يوصف بالفضل من مزايا النظم
٩٨ – كيف تتصوّر المزيّة فى « اللفظ » ، والمزية فى « النظم » ، وأمثلة هذه الشبهة فى « الاستعارة » ، والقول فى تتابع الاستعارات
١٠٦ – ● فَصْلٌ فى القول فى التقديم والتأخير ، وهو باب كثير الفوائد . بيان فى التقديم للعناية والاهتمام ، وأنه لا يكفى أن يقال : « قُدّم للعناية » ، وخطأ تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد
١١١ – مسائل فى الاستفهام ، فى التفرقة بين تقديم ما حقّه التأخير ما أُخّر ، فى الأسماء والأفعال – « الاستفهام بالهمزة ، والفعل ماض »
١١٣ – « الاستفهام » للتقرير ، والإنكار ، والتوبيخ ، فى الأفعال والأسماء ، والفروق فى ذلك
١١٦ – « الاستفهام » ، تقديم الفعل وهو مضارع ، وتفسير معناه
١١٧ – « الاستفهام » ، تقديم الاسم ، والفعل مضارع ، وتفسير الاستفهام الدال على الإنكار
١٢١ – « الاستفهام » ، تقديم المفعول والفعل مضارع ، وأقسامه
١٢٤ – ● فَصْلٌ ، فيه مسائل فى النفى ، مع التقديم والتأخير ، وتقديم الفاعل ، وتقديم المفعول
١٢٨ – ● فَصْلٌ ، فى التقديم والتأخير فى « الخبر المُثْبَت » ، وهو قسمان جلىٌّ ، وخفىٌّ
١٣١ – تقديم المحدَّث عنه يفيد التنبيه والتحقيق والتأكيد ، ومعانى ذلك
١٣٥ – تقديم المحدَّث عنهُ بعد « واو الحال »
١٣٨ – تقديم المحدَّث عنه فى الخبر المنفى = تقديم « مِثْل » و « غير » ، لازمٌ ، ومعنى ذلك
١٤٠ – دستور فى التقديم والتأخير فى الاستفهام والخبر

www.ketab.ir

١٤٢ – تقديم النكرة على الفعل فى الاستفهام ، وتقديمُها فى الخبر

...

١٤٦ – • فَصْلٌ ، القول فى « الحذفِ » ، وهو باب دقيق المسلك ، حذف المبتدأ ، وحذف الفعل

١٤٧ – المواضع التى يطّرد فيها حذف المبتدأ ، وأمثلته . وخلاصةٌ فى شأن ما يُحْذَف

١٥٣ – القول فى حذف المفعول به ، وقاعدة ضابطة فى حذف الفاعل والمفعول

١٥٤ – الأغراض فى ذكر الأفعال المتعدّية . القسم الأول فى حذف المفعول ، لإثبات معنى الفعل لا غير

١٥٥ – القسم الثانى ، حذف مفعول مقصود لدلالة الحال عليه ، وهو قسمان : جَلِىٌّ ، وخَفِىّ

– « الجلى » ، هو الذى يدخله الصنعةُ ، وأمثلة الخفى وأنواعه وبيانه ، و « الإضمارُ على شريطة التفسير »

١٦٤ – متى يكون إظهارُ المفعول أحسن من حذفه

١٦٦ – أمثلة ما يُعْلَم أنه ليس فى لفظ الحذف وَجْهٌ

١٧١ – • فَصْلٌ ، فى مثال آخر عجيب فى « الحذف »

...

١٧٣ – • فَصْلٌ ، فى القول عَلى فُرُوقٍ فى « الخبر » : خبرٌ جزءٌ من الجملة ، وخبر ليس بجزء من الجملة ، ولكنه زيادة فى خبر آخر سابق له ، كالحال والصفة

١٧٤ – الفرق الثانى ، هو الفرق بين الإثباتِ إذا كان بالاسم ، وبينه إذا كان بالفعل ، ومثاله

١٧٥ – الفرق بين الخبر إذا كان صفة مشبهة ، وإذا كان فعلاً

١٧٦ – أمثلة الفرق بين الخبر إذا كان فعلاً ، وبينه إذا كان اسماً

١٧٧ – فروق الخبر فى الإثبات وأمثلته ومعناه

١٧٨ – إذا كان الخبر نكرةً جاز أن تعطف على المبتدإ مبتدأ آخر

١٧٩ – الخبر معرَّفاً بالألف واللام ، على معنى الجنس ، وله وجوه مختلفة

– الوجه الأول : أن تقصُر جنس المعنى على المُخْبَر عنه للمبالغة

١٨٠ – الوجه الثانى : أن تقصر جنس المعنى ، على دعوى أنه لا يوجدُ إلا منه

١٨١ – الوجه الثالث : أن تُقِرّهُ فى جنس ما حسنُه الحسن الظاهر الذى لا ينكره أحدٌ

١٨٢ – الوجه الرابع : وهو دقيق المسلك ، وهو الذى سماه « الموهوم » وبيانه وأمثلته

١٨٤ – « الموهوم » ، وغلبة « الذى » عليه وأمثلته

www.ketab.ir

١٨٦ – الفرق بين « المنطلق زيد » ، و « زيد المنطلق » ، والمبتدأ والخبر معرفتان ، وأمثلته وبيانه ، مع معرفة أنّ ليس المبتدأ مبتدأ لتقدُّمه ، بل لأنه مسند إليه ، والخبرُ خبرٌ لأنه مُسنَد تُثبِتُ به . وبيان ذلك وأمثلته

١٩٢ – أسماء الأجناس تتنوَّع إذا وُصِفَتْ ، وهو أصلٌ يجبُ إحكامه

١٩٣ – وأيضاً « المصادر » تتفرَّق بالصلة ، كما تتفرق بالصفة ، وكذلك الاسم المشتقُّ أيضاً

١٩٥ – « الألف واللام » الدالّة على الجنسية ، لها مذهبٌ فى الخبر ، غير مذهبها فى المبتدإ ، ووجوه هذا المعنى

١٩٩ – • فَصْلٌ فى « الَّذِى » خصوصاً ، وفيه أسرارٌ جَمَّةٌ = ومجيء « الذى » لوصف المعارف بالجمل

٢٠٠ – « الذى » ، تُوصَل بجملةٍ معلومة للسامع = و « الذى » يأتى بعدها جملة غير معلومة للسامع

٢٠٢ – • فَصْلٌ ، فروقٌ فى الحال ، لها فضلُ تعلُّقٍ بالبلاغة = « الحال » ومجيئها [illegible] الواو تارةً وبغير الواو تارةً ، وأمثلة ذلك

٢٠٤ – جملة الحال [illegible] مضارعٌ مثبت غير منفىّ ، لا تكاد تجىء بالواو

٢٠٥ – مجىء جملة الحال فعلاً مضارعاً ومعه الواو

٢٠٧ – مجىء الحال مضارعاً منفيًّا بـ« لا » كقوله « لا يكفر الكلام » ، وأمثلته

٢٠٨ – مجىء الحال مضارعاً منفيًّا بـ« ما » كقوله « وما يحسُن » ، وأمثلته

٢٠٩ – الماضى يجىءُ حالاً بالواو وغير الواو مقروناً بـ« قد »

٢١٠ – « ليس » ، مجىء جُملتها حالاً ، الأكثر الأشيع اقترانها بالواو ، ومثالُ مجيئها بغير الواو فكان له حُسْن ومزيّة

٢١١ – مجىء جملة الحال بغير « واو » من أجل حرف دخل عليها ، فصارت لها مزيّة

٢١٢ – العلّة فى اختلاف الجمل الواقعة حالاً ، فى مجيئها بالواو وغير الواو ، وأن المسلك إليها غامض ، وأن وأن الأصل المؤدّى إلى تبيُّن العلة هو « الإثبات » ، لا يتم إلاّ بمعرفة أن الخبرَ نوعان : خبر جزءٌ من الجملة ، وخبرٌ ليس بجزء منها

٢١٣ – جملة الحال وامتناعُها من الواو ، وتفسير ذلك وأمثلته

٢١٥ – دخول الواو على جملة الحال وبيانُه وتفسيره

٢١٨ – الملتمسُ أن لا تجىء جملةٌ من مبتدإ وخبر إلا معَ الواو ، وعلة ترك مجىء الواو فى هذه الجمل

٢٢٠ – الكلام فى الظَّرف ، وتأويل مجيئه خبراً

• • •

www.ketab.ir

٢٢٢ - • فَصْلٌ ، القولُ فى الفَصْل والوَصْلِ

- من أسرار البلاغة ، عطف الجمل بعضها على بعض ، أو تركُ العَطْف

- عطف المفرد ، والجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين : الأول أن يكون للمعطوف عليها موضع فى الإعراب ، وحكمها حكم المفرد ، الثانى : أن تُعْطِفَ على الجملة العارية الموضع عن الإعراب ، جملةً أخرى ، وهو موضع الإشكال فى العطف بالواو دون غيرها ، وبيان ذلك وتفسيره

٢٢٦ - عطف الجمل بالواو ، ومكان الصلة بينهما ، والقوانين فى فصل الجمل ووصلها

٢٢٧ - الصفة والتأكيدُ لا تحتاج إلى شىء يصلها بالموصوف أو المؤكد ، وأمثلة ذلك

٢٣٠ - الاشتراكُ بالحرفين « إن » و « إلاّ »

٢٣١ - الجملة يظهر فيها وجوبُ العطف ، ثم يترك العطفُ لعارض يجعلها كالأجنبية ، وأمثلة ذلك

٢٣٣ - لا يُعطف الخبر عما لا استفهام = بيان العطف على جواب الشرط

٢٣٥ - ما يوجب الاستئناف وترك العطف ، وأمثلته

٢٤٠ - ما جاء فى التنزيل من قوله « قال » ، مفصولاً غير معطوف

٢٤٣ - • فَصْلٌ ، فى أنّ ترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية ، أو الانفصال إلى الغاية ، والعطفُ ما هو واسطة بين الأمرين

٢٤٤ - • فَصْلٌ دقيق ، الجملة لا تعطف على ما يليها ، ولكن تُعْطف على جُمْلةٍ بينها وبينها جملة أو جملتان

٢٤٥ - بيان فى العطف فى الشرط والجزاء ، وبيان ذلك

...

٢٤٩ - • فصولٌ شتّى فى أمر « اللفظ » و « النظم » ، فيها مزيدُ للبصيرة ، وزيادةُ كشفٍ عمّا فيها من السِّرِيرة

• فَصْلٌ ، غلط بعض من يتكلم فى شأن « البلاغة » ، لأنه ليس فى جملة الخفايا أغرب مذهباً فى الغموض من مزايا البلاغة ، وأن ما قاله العلماء فى صفة « البلاغة » رموزٌ لا يفهمها إلاّ مَنْ هو فى مثل حالهم من لطف الطبع ، ومثاله

٢٥١ - كلامُ الجاحظ فى شأن إعجاز القرآن ، وما غلط فيه مَنْ قدّم الشعر بالمعنى ، وأقلّ الاحتفال باللفظ

٢٥٢ - معرفة الشعر وتمييزه ، والأخبارُ فى ذلك

www.ketab.ir

٢٥٤ – سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة
٢٥٥ – قول الجاحظ : إن المعانى مطروحة فى الطريق ، وتفسير هذا وبيان صحته
٢٥٨ – • فَصْلٌ ، لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى ، حتى يكون لها فى المعنَى تأثيرٌ لا يكو لصاحبتها ، ومرجع ذلك إلى ما يُتَوخَّى فى نظم اللفظ وترتيبه
٢٥٩ – • فَصْلٌ ، وهو فنٌّ يرجع إلى هذا الكلام ، وتفصيل البيان فى العبارتين تظنُّ أنَّهما يؤدِّيانِ معنى واحداً
٢٦٢ – فَصْلٌ ، الكلام ضربان : أحدهما تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ ، والآخر لا تصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك « اللفظ » بمعناه فى اللغة ، ثم تجد لهذا المعنى دلالة أخرى تصل بها إلى الغرض . وعلى هذا مدارُ « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » ، فهذا هو « المعنى » و « معنى المعنى »
٢٦٣ – بيان فى شرح قوله « المعنى » و « معنى المعنى » ، وهو فصلٌ جيد فى شأن « النظم »
٢٦٧ – • فَصْلٌ فى أستعمار « اللفظ » ، والمراد به دلالةُ المعنى على المعنى
٢٦٨ – قصور « اللفظ » عن أداء المعنى ومعونته فى النقص والتعقيد
٢٧٢ – مثال على غموض المسلك إلى معانى « اللفظ » ، واشتباهه على العلماء ، وأمثلة ذلك
٢٧٣ – « إنّ » تُغْنى غَناء « الفاء » فى ربط الجملة بما قبلها
٢٧٤ – « كاد » ومعناها ، وبيان قولهم : « لم يكد يفعل »
٢٧٦ – دقة هذه المعانى واشتباهها على العلماء
٢٧٨ – « كُلّ » وتفصيل القول فيها ، فى النفى والإثبات وأحكامها ، وأمثلة ذلك
٢٨٦ – • فَصْلٌ فى المزية تكون ويجب بها الفضلُ ، إذا احتمل الكلام فى ظاهره وجهاً آخر تنبو عنه النفس
– مثاله قوله تعالى : « وجَعَلُوا لله شُرَكاءَ الجنَّ » ، وما فى التقديم هنا من معنى شريف لا سبيل إليه مع التأخير
٢٨٨ – القول فى قوله تعالى : « ولتَجِدنَّهم أحرصَ الناس عَلَى حَيَاةٍ » ، وتنكير « حياة »
٢٨٩ – تنكير « حياةٍ » فى قوله تعالى : « ولَكُمْ فى القِصاصِ حَيَاةٌ »
٢٩١ – • فَصْلٌ ، الآفة العظمى فى ترك البحث عن العلة التى توجب المزيَّة فى الكلام ، ومَضرَّة قولهم : « ما ترك الأوّل للآخر شيئاً »

www.ketab.ir

٢٩٣ – • فَصلٌ ، هذا فصل فى « المجاز » لم نذكره فيما تقدّم
– بيان فى « المجاز الحكمىّ » ، وهو كنزٌ من كنوز البلاغة ، وأمثلته وبيانه
٢٩٨ – ليس كُلّ شىء يصلح للمجاز الحكمى بسهولة ، ومثال ذلك
٣٠٠ – ضربٌ ممّا طريق المجاز فيه الحكم ، ومثاله
٣٠١ – تنبيه على فساد قول من جعل هذا المجاز من باب ما حُذِف منه المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه
٣٠٤ – • فَصلٌ فى تفسير قوله تعالى : « إنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ » ، وخطأ من فسَّر قوله « قلب » أى « عقل » ، وخطأ بعض من يتعاطى التفسير
٣٠٦ – • فَصلٌ ، بيان دقيق فى « الكناية » ، وإثبات الصفة عن طريقها ، وأمثلة ذلك
٣١٢ – كيف حال الكناية ، فلا تكون إحداهما نظيرةً للأخرى
٣١٥ – • فَصلٌ فى « إنَّ » ومواقعها
– خبر الكندىّ الفيلسوف مع طبيب ، وزعمه أن فى كلام العرب حشواً
– دخول « إنّ » فى الكلام وخروجها
٣١٧ – محاسن دخول « إنّ » على ضمير الشأن ، وأمثلته
٣١٩ – « إنّ » تربط الجملة بما قبلها
٣٢٠ – « إنّ » تجيء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ فى الحديث عنها
٣٢١ – « إنّ » ، أثرها فى الجملة ، وأنها تغنى عن الخبر ، وأمثلة ذلك
٣٢٢ – بيان فى شأن « إنّ » و « الفاء » التى يحتاجُ إليها إذا أسقطت « إنّ »
٣٢٤ – مجيء « إنّ » فى الجواب عن سؤال سائل ، وأمثلته
٣٢٥ – « إنّ » ومجيئها للتأكيد ، وبيان ذلك
٣٢٦ – « إن » ومجيئها للتهكُّم ، وشرطها إذا كانت فى جواب سائل
٣٢٧ – « إنّ » تدخُل للدلالة على أن ظنَّك الذى ظننتَ مردودٌ

...

٣٢٨ – • القصرُ والاختصاصُ
• فَصلٌ فى مسائل « إنّما »
– قول أبى على الفارسى فى « الشيرازيات » فى « إنّما »

www.ketab.ir

٣٢٩ – ليس كُلّ كلام يصلُح فيه « ما » و « إلاّ » يصلح فيه « إنّما »
٣٣٠ – « إنّما » تجيء لخبر لا يجهلُه المخاطَب ، وتفسير ذلك
٣٣٣ – « إن » و « إلاّ » وبيان المراد فيهما ، والفرق بينهما وبين « إنّما »
٣٣٥ – • فَصْلٌ ، هذا بيانٌ آخر فى « إنّما »
– تفسير : أنّ « لا » العاطفة ، تنفى عن الثانى ما وجب للأوّل
٣٣٦ – معانى « لا » العاطفة قائمةٌ فى « إنّما »
٣٣٧ – بيانٌ وأمثلة فيما فيه « ما » و « إلاّ »
٣٣٨ – بيان فى قوله تعالى : « إنّما يَخْشَى اللهَ من عبادِه العُلَماءُ » ، وتقديم اسمه سبحانه
٣٣٩ – « ما » و « إلاّ » ، وتقديم المفعول فى الجملة وتأخيره ، وأنّ الاختصاص مع « إلاّ » يقع فى الذى تؤخّرُ
٣٤٠ – العودُ إلى المفعول فى « إنّما » وما يقع فيه الاختصاص بعدها
٣٤٤ – الاختصاص يقع فى الذى بعد « إلاّ » من فاعل أو مفعول ، أو جارّ ومجرور يكون بدلَ أحد المفعولين
٣٤٥ – حكم المبتدإ والخبر إذا جاء بعد « إنّما »
٣٤٦ – عودٌ إلى الاختصاص ، إذا كان بالجانبين « ما » و « إلاّ »
٣٤٨ – بيان آخر فى معنى « إنّما » فى الجملة ، فى « ما » و « إلاّ » ، وأن حُكْم « غير » حكم « إلاّ »
٣٥٠ – • فَصْلٌ ، فى نُكْتةٍ تتصل بالكلام الذى تضعه « بما » و « إلاّ »
٣٥١ – • فَصْلٌ ، زيادةُ بيان فى « إنّما » ، وهو فصل طويلٌ متشعِّب فيه غموض
٣٥٣ – ما لا يحسنُ فيه العَطف « بلا »
٣٥٤ – • بيان فى انضمام « ما » إلى « إنّ » فى « إنّما » وقول النحاة : « ما » كافة
– « إنما » إذا جاءت للتعريض بأمرٍ هو مقتضَى الكلام ، ومثاله فى الشعر

...

٣٥٩ – • فَصْلٌ وبيانٌ ، وإزالة شبهةٍ فى شأن « النظم » و « الترتيب » ، وهى « الحكاية »
٣٦٢ – • فَصْلٌ ، بَيانُ الجهة التى يختصُّ منها الشعر بقائله ، وهى « النظم » و « الترتيب » وتوخّى معانى النحو
– لا يكون « ترتيب » حتى يكون قصْدٌ إلى صورة وصفة

www.ketab.ir

٣٦٥ - • فَصْلٌ ، عودٌ إلى مسألة « اللفظ » و « المعنى » ، وما يعرض فيه من الفساد

٣٦٧ - التجوُّز فى ذكر « اللفظ » ، وأن المراد به « المعنى » ، وإزالة شبهة فى شأن « المجاز »

٣٦٨ - بيانٌ مهمٌّ فى معنى « جعلته أسداً » ، ونحوه ، وتفسير « جعل »

- بيانٌ فى قوله تعالى : « وجَعَلُوا الملائكةَ الذين هُمْ عبادُ الرَّحمٰنِ إناثاً »

- • فَصْلٌ ، تمام القول فى « النظم » ، وأنه توخّى معانى النحو ، والدليل على ذلك

٣٧٣ - إشكالٌ فى معرفتين هما مبتدأ وخبرٌ ، وفصلُ الإشكال بالمعنى

٣٧٤ - بيان السبب فى تعدُّد أوْجُه تفسير الكلام

٣٧٥ - مثالٌ فى التفسير ، قوله تعالى : « قُلِ ادْعُوا اللهَ أوِ ادْعُوا الرَّحْمٰنَ »

- مثالٌ فى التفسير ، قوله تعالى : « وقالت اليهودُ عُزَيْرٌ ابن الله » فى قراءة من قرأ بغير تنوين

٣٧٩ - مثالٌ آخر فى بيان قوله تعالى : « ولا تقولُوا ثلاثة انْتَهُوا خيراً لكم »

٣٨٠ - حذف الموصوف بالصفة الشائعة فى الكلام ، وتمام القول فى الآية السالفة

٣٨٥ - • تحرير القول فى إعجاز القرآن ، وفى « الفصاحة » و « البلاغة »

- بيان فى معنى « التحدّى » ، وأىّ شىء طولب العرب أن يأتوا بمثله . وهو مهمٌّ

٣٨٨ - أى شىء بَهَر العقول من القرآن ، وكلام الوليد بن المغيرة ، وابن مسعود ، والجاحظ ، فى صيغة القرآن

٣٩٠ - الحجة على إبطال « الصرفة » ، وهى مقالة المعتزلة

٣٩١ - « النظم » و « الاستعارة » هما مناط الإعجاز

٣٩٣ - « الاستعارة » و « الكناية » و « التمثيل » من مقتضيات « النظم »

- خطأ المعتزلة فى ظنّهم أن المزيّة فى « اللفظ » ، واضطرابهم فى ذلك

٣٩٥ - ردّ قول القاضى عبد الجبار : « إنّ المعانى لا تتزايَدُ ، إنّما تتزايد الألفاظ »

٣٩٧ - « غريب اللغة » ليس له مكان فى الإعجاز

٣٩٩ - أصل فساد مقالة المعتزلة ، هو ظنُّهم أن أوصاف « اللفظ » أوصافٌ له فى نفسه

٤٠٠ - قول عبد القاهر « إن الفصاحةَ تكون فى المعنى » ، وردّ شبهة المعتزلة وغيرهم فى فهم كلامه

٤٠٢ - « فصاحة اللفظ » لا تكون مقطوعة من الكلام الذى هى فيه ، بل موصولة بغيرها مما يليها

www.ketab.ir

٤٠٤ – القول فى قول ﷺ : « ماتَ حَتْفَ أنفِه »

٤٠٥ – بيان آخر فى أن « النظم » هو توخّى معانى النحو

...

٤٠٧ – • فَصْلٌ ، وهو فنٌّ من الاستدلال لطيفٌ ، على بطلان أن تكون « الفصاحة » صفة للفظ من حيث هو « لفظ »

٤١٠ – • بيان فى أن « الفكر » لا يتعلّق بمعانى الكَلِم مجرّدةً من معانى النحوِ

٤١٢ – « نظم الكلام » ، وتوخى معانى ، يسبُك الكلام سبْكاً واحداً

٤١٥ – آفةُ الذين لهجوا بأمر « اللفظ » من المعتزلة ، وبيان فساد أقوالهم

٤١٦ – فكر الإنسان ، هل هو فكر فى الألفاظِ وحدَها ، أم هو فكرٌ فى الألفاظِ والمعانى معاً ؟

٤١٧ – كشف الغطاء فى مسألة ترتُّب الألفاظ فى النفس والسمع

٤١٨ – ردّ شبهة المعتزلة فى « النظم » ، وقولهم إن البدوىّ لم يسمع بالنحو قطُّ ، وأن الصحابة لا يعرفون ألفاظ المتكلمين

٤٢١ – • فصلٌ ، آفة وشبهة فى مسألة التعبير عن المعنى بلفظين ، أحدهما فصيحٌ والآخر غيرُ فصيح ، وشبهة للمعتزلة ، وردُّ هذه الشبهة

٤٢٤ – « التشبيه » ، يكشف هذه الشبهة

٤٢٥ – شبهة المعتزلة فى قولهم : « إن التفسير للبيت من الشعر مثلاً يجبُ أن يكون كالمُفَسَّر » ، وردّ ذلك

٤٢٩ – الكلام الفصيح قسمان : قسمٌ مزيّته فى « اللفظ » ، وقسمٌ مزيّته فى « النظم »

٤٣٠ – القسمُ الأوّل ، « الكناية » و « الاستعارة » و « التمثيل » على حدّ الاستعارة »

٤٣١ – النظر فى « الكناية » ، والنظر فى « الاستعارة »

٤٣٢ – « الاستعارة » ، يرادُ بها المبالغة ، لا نقلُ اللفظ عما وُضِع له فى اللغة

٤٣٥ – أمثلة على أن « النقل » لا يُتصوَّر فى بعض « الاستعارة »

٤٣٧ – تحقيق فى معنى « الاستعارة » = وتفسير معنى « جعل » فى الكلام وفى القرآن

٤٣٩ – تُعْرَفُ « الاستعارةُ » من طريق المعقول دون « اللفظ » ، وكذلك « الكناية »

٤٤٢ – « الفصاحة » وصف للكلام بمعناه لا بلفظِه مجرَّداً

٤٤٣ – كشف الغلط فى « فصاحة الكلام » ، و « التفسير » و « المفسَّر »

٤٤٦ – الوجوهُ التى يكون بها للكلام مزيةٌ

www.ketab.ir

٤٥٠ – إذا ظهر التشبيه فى « الاستعارة » ، قَبُحت

٤٥١ – • القسم الثانى ، وهو الذى تكون فصاحته فى « النظم »

٤٥٤ – الردّ على المعتزلة فى مسألة « اللفظ »

٤٥٥ – كلام العلماء فى « الفصاحة » ، أكثره كالرموز والتعريض دون التصريح

٤٥٦ – بيانُ معانٍ فى وصف « اللفظ » ، كقولهم : « لفظٌ متمكّنٌ غيرُ قَلِقٍ »

٤٥٨ – مسألة « اللفظ » وغلبتها على المعتزلة وغيرهم

٤٦٠ – « الاستعارة » تكون فى معنى « اللفظ »

٤٦٢ – « المجاز » كالاستعارة ، إلاّ أنه أعمُّ

٤٦٣ – القول فى « الإيجاز »

٤٦٤ – الرأى الفاسدُ ، خطرُه إذا قالهُ عالم له صيتٌ ومنزلةٌ

٤٦٦ – الردّ على المعتزلة فى مسألة « اللفظ » ، وبيان تقصيرهم

٤٦٧ – تعويل المعتزلة على « السَّبْك والأَلفاظ » فى شأن الفصاحة ، ثُمّ « الاحتذاءُ » و « الابتداءُ »

٤٦٨ – « الاحتذاء » و « الأمثلة »

...

٤٧٢ – • فَصْلٌ ، هذا تقريرٌ يصلح لأن يُتلفظ للمناظرة

– مناقشة « الاحتذاء » و « الابتداء » و « النسق » فى إعجاز القرآن

٤٧٤ – سهولة « اللفظ » وخفته فى شأن إعجاز القرآن

...

٤٧٧ – • خاتمة كتاب « دلائل الإعجاز » ، وتمام نسخة أسعد أفندى

...

٤٧٩ – • « رسائل وتعليقاتٌ » ، كتبها عبد القاهر الجُرْجانىّ

٤٨١ – (١) إزالة الشبهة فى جعل الفصاحة والبلاغة للألفاظ

– بيان مهم فى مسألة « اللفظ » و « المعنى »

٤٨٤ – أمثلةٌ على ما تفعله صنْعةُ الشاعرين فى الصورة ، والمعنى واحدٌ

٤٨٩ – الشاعران يقولان فى معنى واحدٍ ، وهو قسمان :

٤٨٩ – • القِسْم الأوّل : أحدُهُما غُفْلٌ ، والآخرُ مُصَوَّرٌ

www.ketab.ir

٥٠٠ – ● القِسْم الثانى : فى البيتين جميعاً صَنْعَة وتصوير

٥٠٧ – تعقيب على هذين القسمين

٥٠٨ – القول فى معنى « الصورة » و « التصوير »

٥١١ – جُمْلَةٌ من وَصْفِهم الشعرَ وعملَه ، وإدلالهُم به

٥١٨ – غرضه من ذكر وصف الشعراء الشعر ، وأنه دليل على أن مزيته تدرك بالعقل لا بمذاقة الحروف

٥٢٠ – بيانُ أن قولهم فى « اللفظ » ، يسقط « الكناية » و « الاستعارة » و « المجاز » و « الإيجاز »

٥٢٢ – بيان آخر فى شأن « اللفظ » ، وفسادِ القول به

...

٥٢٦ – ● مقالة فى الخَبر والإسناد

– « النظم » هو توخّى معانى النحو ، وهو مَعْدِنُ البلاغة

٥٢٦ – أصولٌ يصلُح إلى معرفتها – « الخبر » أصلٌ فى معانى الكلام فى النفى والإثبات

٥٢٨ – لابُدّ للخبر من مُخْبَرٍ به ، وهو الذى يوصف بالصدق والكذب = وأن « الخبر » وجميع الكلام معانٍ يُنْشِئُها الإنسان فى نفسه

٥٢٩ – بطلان دعوى أصحاب « اللفظ » أن توهُّمهم أن « الخبر » صفة « للفظ »

٥٣٣ – توهُّمهم أن « المفعول » زيادة فى الفائدة ، والاحتجاج لبطلان ذلك

٥٣٧ – ● فَصْلٌ ، « الإثبات » معنى لا يتصوّر به المزية فى الكلام

...

٥٣٩ – ● هذا ما نُقِل من مسوّدة عبد القاهر بخطه بعد وفاته رحمه الله

– ألفاظ اللغة لم تُوضع إلاّ لضم بعضها إلى بعض ، وبضمِّها تكون الفائدة = وهذا موضع « الخبر » و « الإسناد »

٥٤٣ – « الخبر » وجميع معانى الكلام ، معان ينشئها الإنسان فى نفسه

...

٥٤٦ – ● بيانٌ فى « النظم » ، ودخول الشبهة فى أمره ، وأنّ مردّه إلى « الذوق »

٥٤٩ – البلاء هو أن الإحساسَ بالمزية قليلٌ فى الناس

٥٥١ – خطأٌ خَفِيٌّ فى « النظم » ، قد لا تدركه إلاّ بعد دهر طويل

www.ketab.ir

٥٥٢ – خطأ خفى آخر فى « النظم »
٥٥٣ – خطأ آخر فى اتّباع تأويل بعض العلماء
٥٥٧ – تمام كتاب « دلائل الإعجاز » فى نسخة « حسين جلبى »

...

٥٦١ – فصول ملحقة بكتاب « دلائل الإعجاز » فى نسخة « حسين جلبى »
– • (١) مسألة يرجع فيها الكلام إلى « الإثبات »
٥٦٣ – • (٢) فَصْلٌ ، فى الإثبات
٥٦٤ – • (٣) فَصْلٌ ، تعليق على ما قاله ابن جنّى فى بيت للمتنبى
٥٦٦ – • (٤) فَصْلٌ ، فى بيان معنى : « هذا بُنْجُتُ من صخر ، وذاك يَعْرِفُ من بَحْر »
٥٦٧ – • (٥) مسألة ، تعليق على كلام لأبى عبد الله النمرى ، فى كتابه « معانى أبيات الحماسة »
٥٦٨ – « هذا آخر ما وجد على سور الشيخ من هذا الكتاب » ، يعنى « دلائل الإعجاز »
٥٦٩ – • (٦) مسألة ، فى شعر قالوه : « إن الفعل يدلُّ على الزمان »

٥٧٣ – • « الرسالة الشافية » ، لأبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى . وهذه الرسالة خارجة من كتابه « دلائل الإعجاز »
٥٧٥ – جُمَل من القول فى « إعجاز القرآن »
– الأصل والقدوة فى إعجاز القرآن همُ العربُ ، ومَنْ عداهم تبعٌ لهم ، والمتأخرون من الخطباء والبلغاء بعد زمان النبى ﷺ ، وقولُ خالد بن صفوان ، والجاحظ : أنهما لم يجاريا العرب الأوّل ولكن يحاكيانهم
٥٧٧ – دلائل « أحوال » العرب و « أقوالهم » ، حين نُزِّل القرآن عليهم
– دلائل الأحوال ، الدالة على عجزهم حين تُحُدُّوا بالقرآن
٥٨١ – دلائل الأقوال ، الدالة على عجزهم حين تحدُّوا بالقرآن
٥٨٥ – الاحتجاجُ لدلالة هذه الأحوال والأقوال على إعجاز القرآن
٥٩٠ – • فَصْلٌ فى شبهة من قال : « جرت العادة بأن يبْقى فى الزمان من يفوتُ أهله حتى يسلِّموا له ، وحتى لا يطمع أحدٌ فى مُدَاناتِه » ، والدليل على بطلان ذلك

www.ketab.ir

٥٩٢ – الأخبار الدالّة على اختلاف الناس فى أى الشعراء أشعر
٥٩٥ – بيانٌ فى تقديم الشعراء وتفضيلهم من أى وجهٍ يكون ؟
٥٩٨ – الشرط فيما ينقُضُ العادة (يعنى المعجزة) أنْ يعمَّ الأزمان كُلَّها
٦٠٠ – قول الملحدة أنه كان فى المتأخرين من البلغاء من استطاع معارضة القرآن ، فترك إظهاره خوفاً
٦٠٢ – • فَصْلٌ ، فى فنٍّ آخر من السؤال وهو : من عادات الناس أن الواحد تواتيه العبارة فى معنىً ، وتمتنع عليه فى آخر ، والقول فيمن غلبَ على معنىً ، فلم يبق لغيره مرامٌ فيه
٦٠٧ – ما جاء على هذا الوجه من الكلام المنثور
٦٠٨ – إبطال الاحتجاج بمثل ذلك فى إعجاز القرآن ، وتفصيل القول فى معنى « التحدّى »
٦١١ – • فَصْلٌ فى الذى يلزمُ القائلين بالصَّرفة من المعتزلة
فى رسالة التحدّى ما يدلُّ على فسادِ قولهم
٦٢٣ – • فَصْلٌ ، فى ختام الرسالة الشافية
٦٢٥ – • فَصْلٌ ، فى قول من قال : « إنّه يجوزُ أن يقدر الواحد من الناس بعد مُضىّ وقت التحدّى على أن يأتى بما يُشبِهُ القرآن » ، وهو قول أصحاب « الصرفة »
٦٢٦ – • فَصْلٌ ، هو ختام « الرسالة الشافية » ، فى أنه يجوز الكلام بعضه من بعض ، لا تستطيع أن تُفهِمَه مَنْ شئتَ متى شِئتَ

• • •

قال أبو فهر : تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وصلّى الله على نبيّنا محمد وسلّم تسليماً كثيراً .

• • •

www.ketab.ir